

دليل إجراءات خصخصة
إدارة المخالفات الصلبة

مقدمة لخصوصية المخالفات الصلبة

مشروع الدعم الفني للمخالفات الصلبة



الفهرس

مقدمة

دليل إجراءات خصخصة إدارة المخلفات الصلبة

أهداف وأغراض الدليل

٣

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

٤

نظرة عامة على الدليل

الفصل الثاني : تخطيط إدارة المخلفات الصلبة

الفصل الثالث : الإدارة المالية للمخلفات الصلبة

الفصل الرابع: تأهيل المقاول

الفصل الخامس: تقديم العطاءات والتعاقد

الفصل السادس : مراقبة العقد

الفصل السابع : التوعية العامة والإتصالات

الفصل الثامن : جمع المخلفات السكنية والتجارية

قائمة المعانى والتعريفات والملاحق

خصخصة المخلفات الصلبة

التغير

الفاعليّة

السياسة

كيفية استخدام هذا الدليل

هل أنت ملم بنظام المخلفات الصلبة؟

كم تبلغ تكلفة النظام الحالى والنظام الجديد؟

عملية التعاقد

عملية مراقبة العقد

هل هناك حاجة حقيقة للتوعية العامة والإتصالات؟

هل يحتاج لمساعدة حقيقة في إعداد مواصفات الأداء

اختبارات المناطق الريفية

دراسة عن المناطق الريفية



مقدمة



أصبحت إدارة المخلفات الصلبة حديثاً قضية هامة من الناحية البيئية والصحية العامة والسياسية والإقتصادية في الدول النامية. كانت خدمات إدارة المخلفات الصلبة في جمهورية مصر العربية مسؤولية الحكومات المحلية في المقام الأول لعدة عقود مضت. وكان تقديم تلك الخدمات عادة يتم بصورة غير مرخصة بسبب ضعف التمويل وقلة الطلب على تحسين الخدمات ونقص الخبرة الفنية في إدارة المخلفات الصلبة في المحافظات.

وتدعى الحكومة المصرية الحالية إلى انتداب القطاع الخاص للقيام بإدارة المخلفات الصلبة وخدمات النظافة العامة، لتركيز الهيئات الحكومية على التخطيط للمخلفات الصلبة، والمتابعة، والتعكّم. وقد تطلب ذلك، بالإضافة إلى الحاجة لتحسين إدارة المخلفات الصلبة كليّة في مصر، من المحافظات البحث عن بدائل لتقديم خدمات جمع ومعالجة وتدوير المخلفات الصلبة والتخلص منها.

وتقديم وزارة الدولة لشئون البيئة، والجهاز المصري لشئون البيئة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دليل إجراءات خصخصة إدارة المخلفات الصلبة هذا استجابة للحاجة إلى الدعم الفني لخصوصية إدارة المخلفات الصلبة في مصر.

ومفهوم المخلفات الصلبة في هذا الدليل هو المخلفات البلدية الصلبة ، والمخلفات الصناعية غير الخطيرة، والمخلفات الطبية، ومخلفات الهدم والبناء، وكس الشوارع ونظافة المراافق العامة كما تم تعريفها في قائمة المعانى والتعرifات. وفي هذا الدليل، لن تتضمن المخلفات الصلبة المخلفات الخطيرة أو المشعة أو المخلفات الزراعية أو المخلفات السائلة أو الولحل.

وقد قام خبراء مصريون في مجال المخلفات الصلبة بتقديم معلومات قيمة في هذا الدليل ، حيث تم فعلياً جمع المواد العلمية في هذا الدليل من خبراء المخلفات الصلبة في جميع محافظات جمهورية مصر العربية من خلال عدة ورش عمل متتالية عن خصخصة المخلفات الصلبة . وبالإضافة إلى ذلك يعرض هذا الدليل الخبراء التي اكتسبها وأضعوا هذا الدليل من خلال علاقات العمل مع خبراء المخلفات الصلبة المصريين من خلال برامج الخصخصة التي تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في محافظات الإسكندرية والقاهرة والقليوبية ، وكذلك الجهاز المصري لشئون البيئة.

أهداف وأغراض الدليل

الهدف من هذا الدليل هو تقديم وثيقة إرشادية للمحافظات المصرية لتحسين خدمات إدارة المخلفات الصلبة من خلال وضع خطة استراتيجية لخصوصة الخدمات. يقدم هذا الدليل لمتحفظي القرار وسيلة لإجراء تقييم شامل لمداخل إدارة المخلفات الصلبة ، وتوجهات تحديد مواصفات أداء بعض خدمات إدارة المخلفات الصلبة المحددة.

وقد قامت شركة آيت أسوشيتس ، وشركة إس إنجينيرز ، وجمعية التنمية الاجتماعية والمؤسسة ، ومؤسسة الشراكة العامة - الخاصة ، بإعداد هذا الدليل بصفتهم مقدمو الدعم الفني للمخلفات الصلبة تحت رعاية البرنامج المصري للسياسات البيئية. وقد قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتمويل العمل لإتمام هذا الدليل، ويتم العمل تحت التوجيه الفني لجهاز شئون البيئة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.



نظرة عامة على الدليل

يعتبر وضع وإدارة نظام فعال لشخصية المخلفات الصلبة مهمة رئيسية لمعظم المحافظات المصرية . ويفقسم هذا الدليل الى ثمان فصول تغدو المحافظة خلال العملية بأسلوب منظم . فالدليل يقدم طريقة تدريجية للفهم بدءاً بالخطيط الأول وتحديد مواصفات الأداء ومراقبة الأداء . وفيما يلى تلخيص للحصول المبعة التالية من هذا الدليل .

الفصل الثامن : جمع المخلفات السكنية والتجارية

يهدف الفصل الثامن الى إرشاد القائمين بمهمة تعسين أو تنفيذ نظم جمع المخلفات السكنية والتجارية الجديدة . ويقدم هذا الفصل طريقة تدريجية لتنفيذ نظم الجمع شاملة توفير المعلومات اللازمة لتقدير النظم العالى وتقييم البدائل الممكنة وعمل تصميم تهائى بناءً على البدائل التي تم اختيارها وعمل المستندات الفنية المطلوبة في حالة خصخصة الخدمة .

يعتبر الفصل الثامن الفصل "الفنى" الوحيد الذى رأى البرنامج المصرى للمسياسات البيئية تقديمها حالياً ، وعلى الرغم من أنه يمكن تقديم فصول عن دراسات هيئة أخرى عن المخلفات الصلبة مثل التدوير والكمر وكبس الشوارع ونظافة المراافق العامة ونقل المخلفات واحتواها والتخلص منها وإدارة المخلفات الصناعية والطبية ومخلفات البناء والهدم ، من خلال تعاقد آخر .

ولكن حيث أن الجمع الصناعي والفعال وغير المكلف للمخلفات الصلبة مطلباً أساسياً لتحقيق جميع الأهداف الأخرى لإدارة المخلفات الصلبة ، فإن المعلومات المقدمة في هذا الفصل سيتم استخدامها في كل الدليل لشرح المفاهيم .

قائمة المعانى والتعريفات والملاحق

في نهاية الدليل توجد قائمة بتعريفات المخلفات الصلبة والمناقصة ومقررات التعاقد المستخدمة في الدليل .



الفصل السادس : مراقبة العقد

عندما تتعاقد محافظة مع مقاول من القطاع الخاص على تقديم خدمة إدارة المخلفات الصلبة يجب أن تقوم المحافظة بمراقبة هذا العقد لضمان الالتزام ببنود وشروط العقد ، تقديم الخدمات المحددة في العقد للعملاء خدمة جمع المخلفات السكنية والتجارية . يقدم الفصل السادس طريقة تدريجية لتكوين وادارة وحدة لمراقبة العقد داخل المحافظات . ويركز هذا الفصل على المعايير التنظيمية والإدارية ووصف الوظائف والمؤهلات والخبرات المطلوبة من العاملين الذين سيقومون بمراقبة نظام المخلفات الصلبة الذي تمت خصخصته .

الفصل السابع : التوعية العامة والاتصالات

يقدم الفصل السابع طريقة تدريجية للقيام بحملة للتوعية العامة بهدف ضمان استيعاب المواطنين لعملية الشخصية ، وخاصة الخدمات الجديدة التي سيتم تقديمها ، وكيفية دفع مستحقات المقاول ومدى أهمية مشاركة المواطنين للحصول على نتائج ناجحة . ويصف الفصل العديد من الأساليب المستخدمة للإتصال بعمالة خدمة جمع المخلفات السكنية والتجارية بفاعلية طوال العملية . كما يحتوى الفصل أيضاً على آليات جمع المعلومات عن المواطنين .

الفصل الثاني : تحطيط إدارة المخلفات الصلبة

يقدم الفصل الثاني طريقة لتحليل خدمات إدارة المخلفات الصلبة العالية وتحليل الخطط البديلة لخدمات إدارة المخلفات الصلبة مستقبلاً خطوة بخطوة ؛ بحيث يكون الناتج الأخير خطة جديدة (أو خططم) لتقديم خدمات إدارة المخلفات الصلبة في نطاق المنطقة الجغرافية المحددة (منطقة الخدمات)

وبالإنتهاء من الخطوات الموضحة هنا في هذا الفصل أيضاً ، ستتاح معلومات لازمة لإجراء تحليل مالي لنظم إدارة المخلفات الصلبة العالية والخطط لها كما سيتم وصفه في الفصل الثالث .

الفصل الثالث : الإدارة المالية للمخلفات الصلبة

يقدم الفصل الثالث طريقة تدريجية لحساب التكاليف وطرح بدائل لاسترداد تكاليف الخدمة الخاصة بنظم إدارة المخلفات الصلبة . في هذا الفصل سيتم دراسة تقديرات المرض والمطلب ومعلومات الاسترداد للدفع واحتمالات النمو ونظم الرسوم العالى بالإضافة إلى نظم الرسوم الأفضل مستقبلاً وطرق حساب الرسوم الجديدة

الفصل الرابع : تأهيل المقاول

يشرح الفصل الرابع عملية تأهيل المقاول خطوة بخطوة ، حيث يصف الفصل كيفية تكوين لجنة عطاءات والجدول الزمني للعملية التأهيل ؛ وكيفية إعداد مستند طلب التقديم للتأهيل ، والإعلان عن المناقصة ، وأصدار مستند طلب التقديم للمناقصة؛ وكيفية تقييم الردود و اختيار المقاولون المؤهلون .

الفصل الخامس : تقديم العطاءات والتعاقد

يقدم الفصل الخامس طريقة تدريجية لتقديم العطاءات والتعاقد . ويصف هذا الفصل كيفية إعداد وإصدار مستند طلب التقديم للمناقصة؛ وكيفية تكوين لجنة تقييم العطاءات واستلام وتقسيم العطاءات؛ وكيفية اختيار المقاول وتنفيذ العقد

إدارة المخلفات الصلبة

يمكن إسامة فهم مفهوم الخصخصة . ففي بعض المجالات تعنى الخصخصة أن تتنازل الحكومة عن أصولها ولا تلعب دوراً في هذا المجال بعد ذلك . ولكن في سياق المخلفات الصلبة تعنى الخصخصة في الحقيقة "مشاركة القطاع الخاص" ، لأنه يغرس النظر عن مدى قيام القطاع الخاص بتقديم خدمات إدارة المخلفات الصلبة ، تظل المحافظة مسؤولة عن التأكيد من إدارة المخلفات بشكل جيد لمصلحة المواطنين ، ووفقاً للقوانين واللوائح والسياسات المصرية.

يمكن خصخصة المخلفات الصلبة بطرق عديدة وفقاً للاحتياجات والظروف المحلية . ويمكن أن تشمل خصخصة المخلفات الصلبة :

- امتلاك وتشغيل القطاع الخاص لنظام المخلفات الصلبة بأكمله
- امتلاك وتشغيل القطاع الخاص لأجزاء من نظام المخلفات الصلبة
- امتلاك المحافظة لنظام المخلفات الصلبة بأكمله أو جزءاً منه، مع تحمل القطاع الخاص مسؤولية التشغيل و/أو الإدارة.

ويختلف البديل الأمثل لخصوصية المخلفات الصلبة وأسلوب تقديم الخدمات من محافظة إلى أخرى وفقاً للاحتياجات والظروف المحلية . وبالمثل، يختلف البديل الأمثل لخصوصية المخلفات الصلبة وأسلوب تقديم الخدمات داخل المحافظة الواحدة مع الزمن حيث تتغير الاحتياجات والظروف المحلية . ومن المعهم أن نفهم أن إدارة المخلفات الصلبة هي عملية مستمرة؛ فإذا تستخدم العملية مرة لا يعني استيفاء جميع الاحتياجات للأبد . وكما تتغير الاحتياجات والظروف المحلية، كذلك يجب أن يتغير نظام إدارة المخلفات الصلبة ليلائم تلك الاحتياجات.

ويسأل القائمين بمهام إدارة نظام المخلفات الصلبة هذا السؤال دائماً . وعلى الرغم من أن الخصخصة ليست البديل الأوحد، توجد بعض الأسباب القوية للجوء إلى خصخصة إدارة المخلفات الصلبة . وفيما يلى دوافع تلك الأسباب في مصر:

التغير

ويتيح استخدام القطاع الخاص في تقديم خدمات إدارة المخلفات الصلبة مستقبلاً فرصة للتغيير من خلال:

- التعاقد مع الشركات ذات الخبرة الواسعة في مجال إدارة المخلفات الصلبة . وبالتأكيد أن تلك الشركات خبرة أكبر في تقديم تلك الخدمات وأساليب متعددة أكثر من القطاع العام .
- إبرام عقود مع الشركات تحفظهم على تقديم الخدمات وفقاً لشروط المحافظة . على سبيل المثال، توقع غرامات على المقاول إذا لم يستوفى أدائه بنود العقد . هذا من شأنه تشجيع المقاول بشدة على أداء مهامه جيداً.

تحتاج مصر إلى التغيير في إدارة المخلفات الصلبة . فالقمامة المتزايدة والأنقاض المتراركة وافرة ، ونظم الجمع مرفاق التخلص الحالية غير مناسبة، وفي العديد من الأماكن يتم حرق القمامة دون تمييز . ويؤدي ذلك إلى ما يلى:

- اتاحة مجال لتكاثر العشرات والقوارض حاملة المعدوى والحيوانات الأخرى
- انتشار الروائح الكريهة ولوليات الهواء والماء والتربة مع التلوث الناتج
- عدم تشجيع السياحة والاستثمار

ما فإنّة الخصخصة؟ توجد ثلاث أسباب قوية للجوء إلى الخصخصة في مصر:

- التغير
- الفاعلية
- السياسة

باختصار، يعرض النظام الحالي الصحة والبيئة للخطر ويسبب خسائر اقتصادية ، كما يفسد الناحية الجمالية.



الفاعلية

القدرة على التمويل : تعتبر من أكبر التحديات

التي تواجه جهات إدارة المخلفات الصلبة من

أوضحت الخبرة العالمية أن طرق القطاع الخاص في إدارة الخدمات العامة يمكنها أن ترفع من جودة واستمرارية الخدمة و/ أو تقلل التكاليف بدرجة كبيرة . ومن أسباب فاعلية القطاع الخاص ك

• المنافسة: يجب أن تتنافس شركات القطاع الخاص مع بعضها البعض ، وفي أحيان كثيرة مع جهات القطاع العام أيضاً . ويشجع التنافس على رفع الكفاءة ويعزز على إتام العمل كما يجب ، فالشركة التي لا تقوم بعملها كما ينبغي معرضة لخطر خسارة العقد ، والإفلات في مواجهة منافسيها العديدين .

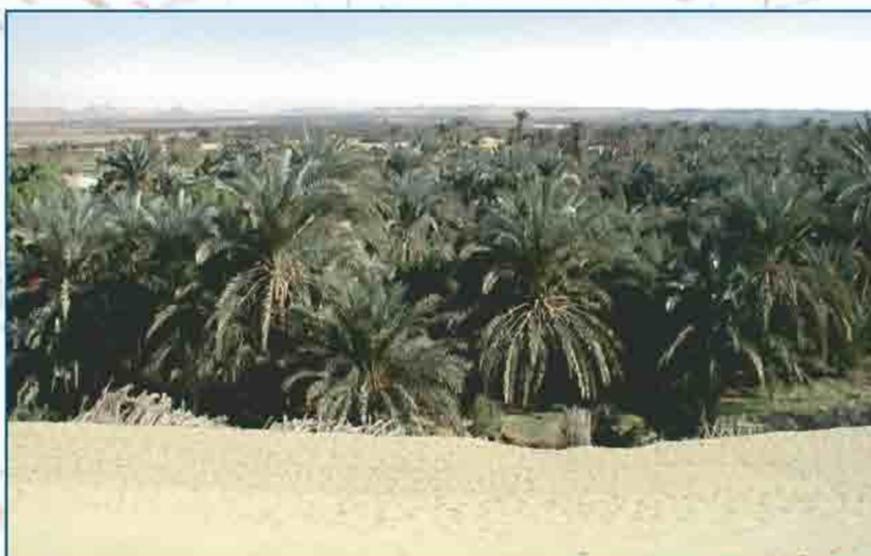
• الخبرة : يمكن أن تخصص شركات القطاع الخاص في صناعة أو خدمة معينة مثل إدارة المخلفات الصلبة ، وتنتهي بتقديم الخدمة في عدة أماكن ولعدة عملاء . وهذا يتبع لها بناء خبرة ذاتية كبيرة ، وتحتها قدرة أكبر على التكيف مع الظروف المختلفة كما تستفيد من الميزان الاقتصادي .

• الحواجز الاقتصادية : يعتبر الربح والريادة والعواجز الاقتصادية الأخرى جزءاً طبيعياً من أعمال القطاع الخاص ، حيث ينتابون على حد وتشجيع المديرين والماملين على تقديم أداء أفضل مما يمكن أن يقدم في الهيئات العامة المملوكة . وفي المجال الحكومي فتقل الحواجز المشجعة على انتاجية أداء أعلى .

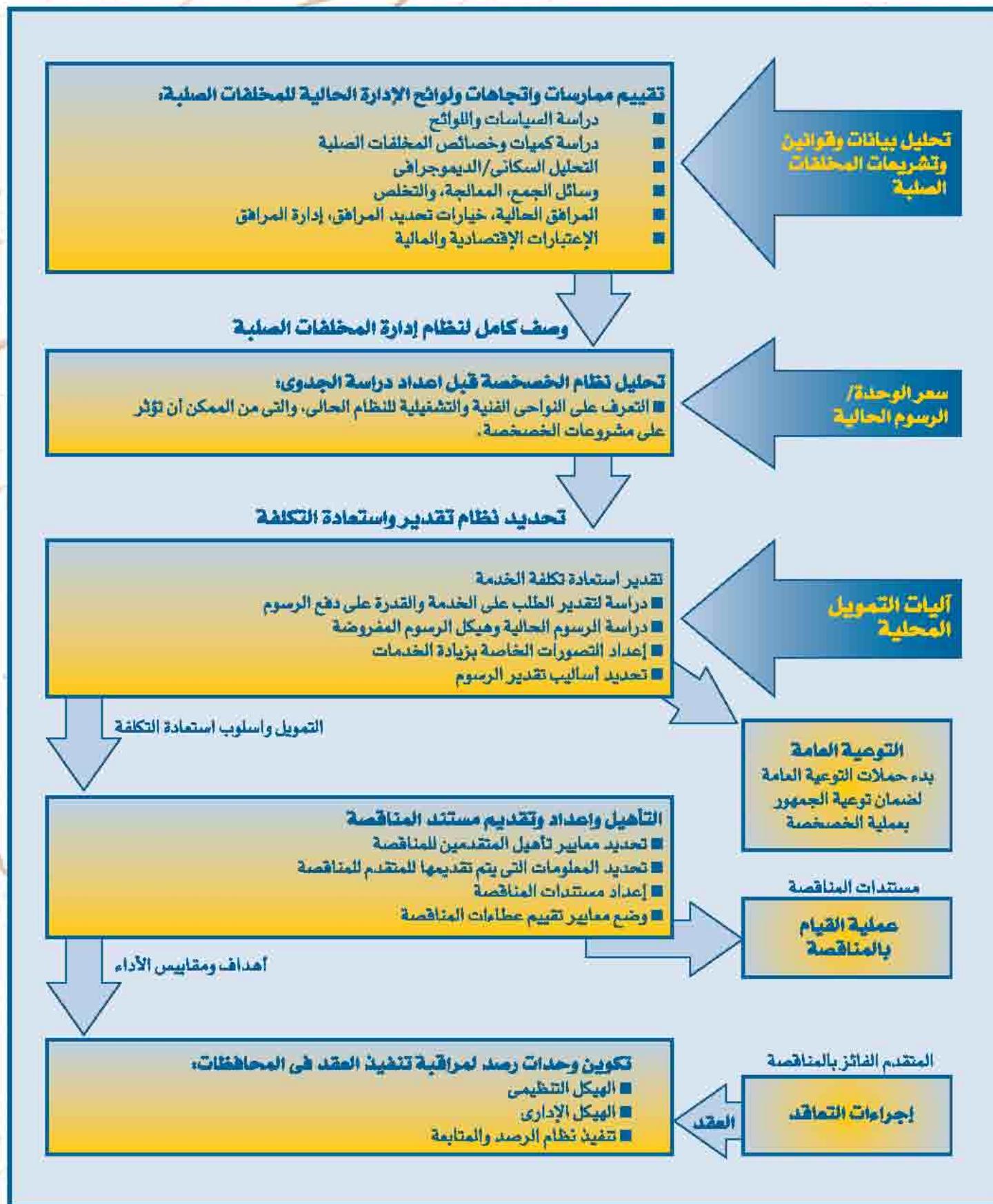
تخصيص خدمات النظافة العامة وإدارة المخلفات الصلبة تدريجياً للقطاع الخاص .

وسيتركز دور الهيئات الحكومية بعد ذلك على التخطيط والمتابعة والتحكم ... بالإضافة إلى تحقيق طريق راسخة "للشراكة العامة-ال الخاصة" .

فاعلية المنافسة



الدعم الفني لمشروع المخلفات الصلبة في جمهورية مصر العربية



كيفية استخدام هذا الدليل

يقدم هذا الدليل طريقة تدريجية لتخفيط إدارة المخلفات الصلبة وعملية الخصخصة . وليس طرق التخفيط وتقديم المطاعم والتعاقد المقدمة هنا هي الطرق الوحيدة للوصول إلى تخفيط إدارة المخلفات الصلبة والشخصية ، ولكنها مقدمة من منظور مصرى . وقد استخلصت تلك الطرق من تجارب حديثة في مصر ، ومن المقرر أنه إذا اتبعت هذه الطرق ، سنتستطيع المحافظات نقل خدمات إدارة المخلفات الصلبة بتجاه القطاع الخاص ، وأن ترى تحسيناً في أنشطة إدارة المخلفات الصلبة المحلية الخاصة بهم .

لن يكون قرار تسليم خدمات كان القطاع العام يقدمها قراراً سهلاً ، ودوماً يلاقى معارضة من المواطنين والمنظمات غير الحكومية . لذلك فمن الهام أن تستوعب المحافظة سبب وكيفية خصخصة الخدمات.

هل أنت ملم بنظام المخلفات الصلبة عملية التعاقد الحالى؟

بعد أن تحدد المحافظة الخدمات التي تريد خصخصتها ، وبعد استيعابها للرسوم المطلوبة نظير خصخصة الخدمة ، تكون الخطوة التالية هي اختيار المقاول والتعاقد معه لتقديم الخدمات المطلوبة . ويصف الفصلين الرابع والخامس من هذا الدليل كيفية تأهيل المقاول وتقديم المطاعم من بناءً على الخبرات المصرية الناجحة في مصر .

الفصلين الثاني والثالث من هذا الدليل مخصصان لمساعدة المحافظة على فهم نظام المخلفات الصلبة الحالى بصورة أفضل وكيفية تقديم الخدمات التي تقدم حالياً بشكل جيد . في معظم الحالات ، تقدم خدمات المخلفات الصلبة الحالى بواسطة المحافظة أو القطاع غير الرسمي أو من خلال تعاقد يسيط للغاية بين المحافظة وواحد أو أكثر من المقاولين من القطاع الخاص .

لا تنتهي مسؤولية المحافظة عند اتخاذ القرار بخصوصية أي نوع من الخدمات . فالمحافظة بصفتها الطرف الثاني في التعاقد مع القطاع الخاص ستكون مسؤولة عن وضع إجراءات لمراقبة العقد لضمان تقييد شروطه . وبالتالي فإن ذلك يدعو إلى تكوين وحدة لمراقبة العقد أو إدارة داخل المحافظة لمراقبة أداء المقاول . بناءً على حجم التعاقد وعدد الخدمات التي تمت خصخصتها ، قد تتألف وحدة مراقبة العقد من بضعة أفراد أو عدة مئات من الأفراد . يركز الفصل السادس على تكوين الهيكل المؤسسى اللازم لإدارة وحدة مراقبة العقد ومراقبة المقاول .

من الهام للغاية أن تستوعب المحافظة نظام المخلفات الصلبة الحالى وأن يكون لديها فكرة عما يلزم لتحسين الخدمة . ويشكل هذا الفهم للنظام الحالى أساساً لتأكيد الحاجة للشخصية ونطافتها . كما يمكن أن يشير أيضاً إلى أنه يمكن خدمة المحافظة بشكل أفضل من خلال تحسين الخدمات الحالى نفسها بدلاً من اللجوء إلى القطاع الخاص .

كم تبلغ تكلفة النظام الحالى والنظام الجديد؟

قبل المضي قدماً في عملية الخصخصة ، يجب أن تكون المحافظة ملمة أيضاً بتكلفة النظام الحالى وأن تكون قادرة على تقدير تكلفة كل من الخدمات التي سيتم خصخصتها . وقد تم شرح ذلك تفصيلاً في الفصل الثالث ، الذى يتناول أيضاً طرق الدفع واستعداد المواطنين وأصحاب الأعمال التجارية والصناعية للدفع مقابل خدمات المخلفات الصلبة المقدمة لهم ، سواءً قدمت بواسطة القطاع العام أو الخاص أو شراكة عامة - خاصة .

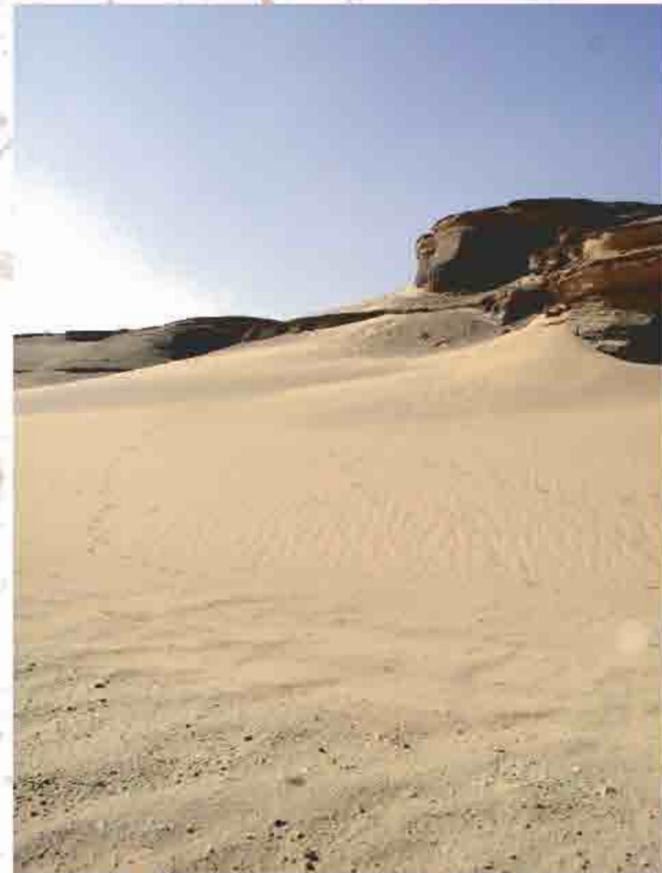


هل هناك حاجة حقيقة للتوعية العامة والإتصالات؟

ومع تكوين وحدة مراقبة العقد ، تمثل التوعية العامة والإتصالات المراحل التأسيسية الأولى في عملية الشخصية . وتعتبر عملية التوعية العامة أحد أهم عناصر عملية الشخصية وهي المادة لا تعطيه المحافظات المصرية اهتماماً كبيراً . ومن المهم أن تغطي جميع الجهات المعنية في نظام المحافظات الصلبة الجديد مدى تأثير التغيرات عليهم . يشرح الفصل السابع التوعية العامة والإتصالات ويصف حملات التوعية العامة والإتصالات التي نجحت في مصر .

هل تحتاج لمساعدة في إعداد مواصفات الأداء؟

يتعلق الفصل الباقي من الدليل بخدمات جمع المخلفات الصلبة السكنية والتجارية . ويجب أن يستخدم الفصل الثامن أولاً في تقييم البدائل المحتملة للخدمة التي تمت مناقشتها في الفصل الثاني والثالث . ثم يمكن أن يستخدم بعد ذلك في وضع تصميم خاص ومواصفات أداء تستخدم في مستندات العطاء . وينبع العقد الحقيقي من هذا الفصل (ومن أي فصول فتية أخرى يتم كتابتها) . في معظم الحالات لن تكون لدى المحافظة الخبرة الفنية لتحديد تلك المواصفات ، ويجب أن تستشير شركات هندسية مؤهلة لتوفير الخبرة .



اعتبارات المناطق الريفية

تشجع بعض المحافظات الحضرية المصرية على اللجوء إلى مقاولين أجانب لتقديم خدمة المخلفات الصلبة . وقد لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للمحافظات الريفية التي لا تحتاج إلى نفس المستوى من الخدمة . وبغض النظر عن ذلك ، فإن المناطق الريفية تواجه نفس تحديات المراكز الحضرية ، فهي فقيرة إلى البنية الأساسية لجمع والتخلص من المخلفات الصلبة والنظافة العامة . بالإضافة إلى ذلك ، يتم عادة تجاهل المناطق الريفية عند وضع الميزانية وبالتالي لا يمكنها شراء الشاحنات والمعدات اللازمة لتقديم خدمة مناسبة . وعادة ما يؤدي ذلك إلى حرق المخلفات أو التخلص منها في قنوات الري .

وهناك مشكلة أخرى بالنسبة للمحافظات الريفية وهي نقص القدرات الفنية والإدارية لعمل مستدمات طلب التقدم للتأهيل والمناقصة . كما قد تكون مراقبة أداء المقاول أكثر صعوبة في المحافظات الريفية . وقد يوجب ذلك على المحافظة الريفية تقليص عدد الخدمات المطلوبة أو السعي لمساعدة خارجية للشئون الفنية والإدارية أثناء المناقصة وأثناء مراقبة المقاول هور بده تنفيذ الخدمة .

بناء على ما سبق ، يجب أن تتم إجراءات تقديم الخدمة في المناطق الحضرية والمناطق الريفية بنفس الأسلوب ، فلا ينبع من التقىد ، يحتاج الأمر إلى عقد بمواصفات فنية . ويجب أن تشتمل العقود على نفس الشروط التعاقدية لكلا القطاعين السكانيين ، بحيث تكون الإختلافات الرئيسية في المواصفات الفنية .

يجب تعدد نوع الخدمة المطلوبة والموارد المالية المتاحة للدفع بخواص الخدمة ، عند إعداد المواصفات الفنية للمناطق الريفية ؛ تم تقديم أفضل الخدمات المناسبة التي يمكن تحمل أعباءها . على سبيل المثال ، قد تحتاج محافظة ريفية إلى اختيار مستوى أبسط وأقل تكلفة من الخدمة . وهي المناطق الريفية يمكن أن يتالف جمع المخلفات الصلبة من وضع حاويات في مناطق تجميع للمخلفات بدلاً من استخدام عمالة أكبر وتكلفة أعلى في خدمات الجمع مثل الجمع من الباب للباب أو من أمام المباني (انظر الفصل الثامن) . ويتناول كل فصل من الفصول التي تناوش خدمة ما من خدمات إدارة المخلفات الصلبة اعتبارات مستوى الخدمة بالنسبة للمحافظات الريفية .



دراسة عن المناطق الريفية

تخدم هذه الدراسة مثلاً لتقدير مستوى الخدمة المناسب وفقاً لقدرة المجتمع الريفي على دفع مقابلتها.

قررت قرية ريفية في منطقة الدلتا شراء عقد خدمات لجمع والتخلص من المخلفات الخاصة بها . وكخطوة أولى، قام كبار القرية بتصنيف المخلفات التي يحتاجون للتخلص منها . وبما إنها منطقة مزارع ، فقد قام الأهالي بتجنيد جزء من المزروعات من تيار المخلفات واستخدموها في تغذية حيواناته . وقد بقى من ذلك حوالي ١٠طن يومياً من المخلفات التي يلزم جمعها والتخلص منها .

ثم بحثت القرية بعد ذلك أنساب طريقة لجمع المخلفات بالنسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم على الدفع مقابلها . وقد تم تحديد ثلاث أنواع من الجمع للدراسة .

كانت أولى أساليب الجمع التي تم تقييمها هي خدمة الجمع من الباب للباب ، حيث يقوم الأهالي بوضع مخلفاتهم بجوار باب البيت وتقوم شركة الجمع بعد ذلك بياتقاطد المخلفات من داخل العياني . وللحصول على أعلى مستوى من التقييم والفاعلية ، يجب وضع المخلفات في أكياس بلاستيكية يومياً للجمع .

الأسلوب الثاني الذي تم تقييمه للجمع كان الجمع من أمام العياني . ويطلب الجمع من أمام العياني أن يقوم سكان العياني بوضع مخلفاتهم في صندوق قمامنة واحد يتم وضعه عند الدور الأرضي . ثم يقوم مقاول الجمع بتقريغ الصندوق وفقاً لجدول زمني متفق عليه . ويحتاج هذا النوع من الجمع عمال أقل وبالتالي تكلفة أقل على الأهالي .

وكان الجمع من مواقع تجميع المخلفات هو البديل الثالث الذي تم دراسته . ويطلب هذا النوع من الجمع وضع صناديق قمامنة أكبر حجماً في مناطق عامة تناسب الأهالي . ويطلب هذا الأسلوب من الساكن أن يذهب بمخلفاته إلى الصندوق كي يتم جمعها والتخلص منها . ثم يقوم مقاول الجمع بعد ذلك بتقريغ الحاويات . ويطلب هذا النوع من الجمع أعلى مستوى من الجهد على الساكن حيث يكون عليه حمل المخلفات إلى موقع تجميع المخلفات . وفي نفس الوقت أقل جهد من جانب مقاول الجمع ، وبالتالي نقل التكلفة .

يوضح المثال السابق أن المناطق الحضرية والريفية يجب أن تقوم بتقدير الخدمات بنفس الأسلوب . على سبيل المثال ليس لدى المنطقة الحضرية مساحة لموقع تجميع المخلفات وقد تحتاج أكثر إلى نوع خدمات الجمع من الباب للباب أو من أمام العياني . ويجب التجاوز المناطق الحضرية والمناطق الريفية حدود ميزانيتها . وقد يختلف ذلك من مدينة إلى مدينة أو من قرية إلى قرية ، ولكن كليهما يجب أن يعمل في حدود الأموال المتاحة .

ويطبق نفس المثال على خدمات المخلفات الصلبة الأخرى . يجب تقييم بدائل خدمات المخلفات الصلبة والنظافة العامة من الجانب التنفيذي والجانب المالي . وقد تختلف مشاكل نظم المخلفات الصلبة في المناطق الحضرية عن المناطق الريفية ، فيجب أن يتم تحديد النظام والبحث والتقييم ، ثم بعد ذلك تقديم الخدمات كما يلزم .

بعد تقييم بدائل الجمع الثلاث ، قررت القرية تخصيص موقع لتجميع المخلفات للتخلص منها . يقوم المقاييس بوضع واحد أو أكثر من حاويات المخلفات مسافة ٢٠ متر مكعب عند مناطق تجميع المخلفات حيث يقوم أهل القرية بوضع المخلفات المنزلية الخاصة بهم في تلك الحاويات . وكان هناك سببين أساسيين لإختيار موقع بديل لتجميع المخلفات ، أولها كان أقل تكلفة الخدمة . وكان السبب الثاني هو أن الأهالي كانوا يستخدمون منطقة تجميع المخلفات بالفعل كمقابل لقمامتهم المنزلية ، حيث كانوا يحضرون مخلفاتهم إلى الموقع ليتم حرقها أو إزاحتها إلى مصرف المجاور .

أما السكان الذين أرادوا أن يتم جمع مخلفاتهم من عند مسكنهم فلديهم الإستقرار في الدفع لجامعة القمامنة المحلي والذي سيكون مطالباً باخذ المخلفات إلى موقع التجميع .

في هذه الحالة تتمكن القرية من الدفع مقابل خدمة الجمع والتخلص في حدود ميزانيتها السنوية . وقد يحتاجون في المستقبل إلى تقييم واختيار أسلوب بديل للدفع ، ومع ارتفاع معدلات الدخل بمرور الوقت ، يمكنأخذ بدائل أفضل لخدمة الجمع في الاعتبار .



